

## أفق تحليل الخطاب الأدبي في ضوء النظرية التداولية.

الأستاذ محمد رندي

طالب دكتوراه علوم . جامعة الجزائر 02

تستمد نظرية أفعال الكلام . التي أرسى دعائمها الفيلسوف الإنجليزي جون أوستن J. Austin أهميتها من اهتمامها بالسياق، على عكس الاتجاهات التي كانت سائدة قبلها والتي اهتمت بتحليل الجملة مجردة من هذا السياق، كما جعلت من الجملة الخبرية وحدها معيارا يحتل التصديق أو التكذيب، في حين أهملت ما عداها من الجمل واعتبرتها مجرد أنماط متفرعة منها. فيما جعل أوستن من كل الجمل (عدا الجمل الطلبية) معيارا للحكم. لكن قبل أن نخوض في تفاصيل هذه النظرية، وفي الآفاق التي ترسمها لتحليل الخطاب الأدبي، علينا أن نحدد أولا موقعها من الاتجاهات التي اهتمت بدراسة اللغة خلال القرن العشرين، حيث يمكن أن نميز في هذا الصدد اتجاهين رئيسيين اثنين، اتجاه (صوري أو شكلي) واتجاه (وظيفي أو تواصلية).

**الاتجاه الأول (الشكلي أو الصوري):** ويضم جميع النظريات التي تعتبر اللغات الطبيعية أنساقا مجردة، يمكن وصفها بمعزل عن وظيفتها التواصلية، إذ تنجز هذه الدراسات في مستويات اللغة المعروفة، مثل المستوى الصوتي بشقيه (الفونيتيكي) و(الفونولوجي) في المستوى التركيبي والدلالي<sup>(01)</sup>، ويمكن أن يقسم هذا الاتجاه إلى شقين: **الشق البنيوي**، الذي يُعنى بدراسة المنجز في صورته الآنية من خلال تحليل مستويات اللغة، بغض النظر عن السياق الذي أنتج فيه، أو علاقته بالمرسل وقصده بإنتاجه، و**الشق التوليدي**، ويهتم بتفسير الظاهرة اللغوية في عمقها قبل الانجاز، ويمثله النحو التوليدي والتحويلي بتطورهما<sup>(02)</sup>

**الاتجاه الثاني (الوظيفي أو التواصلية)** ويمكن التمثيل له بمجموعة النظريات اللسانية التي تهتم بظروف استعمال اللغة ضمن وظيفتها الأساسية، «كالبراغمانتكس» (pragmantax) التي تمثل أحد التطورات الأخيرة لما كان يدعى (الدلالة التوليدية)، والنظرية الوظيفية المقترحة في إطار مدرسة هارفارد الأمريكية، والنظريات الوظيفية الأوربية كالمدرسة النسقية ومدرسة براغ، وأخيرا النحو الوظيفي الذي اقترحه في السنوات الأخيرة سيمون ديك<sup>(03)</sup>

ما يهمنا من هذه التقسيمات والتصنيفات هو موقع البحث التداولي من النظريات الألسنية، كاتجاه معاصر ظهر فقط مع سبعينيات القرن الماضي، بعد أن قام على تطويره ثلاثة من فلاسفة اللغة المنتمين إلى التراث الفلسفي

لجامعة أكسفورد، وهم أوستن *austin*، وسيرل *searle* وجرايس *grice* (04) ورغم هذا الظهور المتأخر للتداولية كنظرية لغوية، إلا أن ظهور المصطلح *pragmatique* بمفهومه الحديث يعود إلى العام 1938، عندما استعمله الفيلسوف الأمريكي تشارلز موريس، للدلالة على علاقة العلامات بالمخاطبين أو المؤلفين، وهي إحدى علاقات بينية ثلاث يشتمل عليها علم العلامات، والمقصود هنا، العلاقة الدلالية، من خلال علاقة العلامات بالأشياء التي تدل عليها أو تحيل عليها، والعلاقة الإعرابية وهي العلاقات القائمة بين العلامات بعضها ببعض، والعلاقات التداولية كما أسلفنا، وهي علاقة العلامات بالمتكلمين أو المؤلفين (05)، ولكن قبل أن نخوض في تفاصيل هذه العلاقة، ومثلما تقتضيه طبيعة البحث العلمي، فإنه من الضروري أن نشير إلى المفهومين اللغوي والاصطلاحي للتداولية.

#### مفهوم التداولية: *pragmatique*

**المفهوم المعجمي:** يرجع مصطلح التداولية *pragmatique* في الدراسات الغربية إلى الكلمة اللاتينية *pragmaticus* المبنية على الجذر *pragma* الذي يعني العمل أو الفعل *action* (06)، أما بالنسبة للأصل العربي، فمفهوم التداولية يعود للجذر دول. وقد جاء في لسان العرب لابن منظور: تداولنا الأمر، أخذنا بالدول، وقالوا دوايك، أي مداولة على الأمر، ودالت الأيام أي دارت، والله يداولها بين الناس، وتداولته الأيدي: أخذته هذه مرة وهذه مرة.. وتداولنا العمل والأمر بيننا بمعنى تعاورناه فعمل هذا مرة وهذا مرة (07)، هذا بالنسبة للمفهوم المعجمي.

**المفهوم الاصطلاحي:** ورغم أنه مفهوم غير ثابت، إلا أنه يركز على المعنى في إطاره التواصلية، فنجد تعريفاً عند آن ماري ديير (*Anne Marie diller*) وفرنسوا ريكانياتي (*François Récanati*) مفاده أن التداولية هي دراسة استعمال اللغة في الخطاب شاهدة في ذلك على مقدرتها الخطائية (08) وهو مفهوم لا يختلف عن التعريف الذي يرى أن التداولية هي دراسة اللغة من وجهة نظر وظيفة، ولكنه تعريف قاصر، لأنه لا يكاد يختلف عن أي فرع من علوم اللغة المهمة بالاتجاه الوظيفي، كعلم اللغة الاجتماعي وعلم اللغة النفسي، ولذلك كان من الضروري أن يأخذ مفهوم التداولية في الحسبان مقاصد المتكلم، فكان التعريف الذي يرى في التداولية فرع من علم اللغة يبحث في كيفية اكتشاف السامع مقاصد المتكلم، أو هو دراسة معنى المتكلم، ولأن المعنى لا يحدده المتكلم وحده ولا السامع وحده، كما أنه لا يكمن في الكلمات وحدها، فقد كان أفضل تعريف للتداولية وهو دراسة اللغة في الاستعمال أو التواصل (09)

انطلاقاً من هذا المفهوم سنخلص إلى أن بلوغ المعنى يتم من خلال تداول اللغة بين المتكلم والسامع في سياق معين.

**المرجعية الفلسفية للفكر التداولي:** يمكن القول إن الفكر التداولي نشأ في أحضان الفلسفة التحليلية من خلال أعلامها المتأخرين (أوستن وسيرل) اللذان تبنا أفكار فيتغنشتاين<sup>(10)</sup>، والذي اهتم بدراسة اللغة المثلى لوصف العالم، قبل أن يتوجه إلى دراسة اللغة الطبيعية مع فلاسفة أكسفورد<sup>(11)</sup>، وللتوضيح أكثر، تجب الإشارة إلى وجود ثلاثة اتجاهات رئيسية في الفلسفة التحليلية وهي:

أ: الوجودانية المنطقية: بزعامة رودولف كارناب.

ب: الظاهرانية اللغوية بزعامة إدموند هوسرل

ج: فلسفة اللغة العادية بزعامة فيتغنشتاين<sup>(12)</sup>

لكن الاتجاه الأخير فقط (فلسفة اللغة العادية) هو الذي نشأت في أحضانه التداولية، أو بعبارة أصح نشأت في أحضانه (نظرية الأفعال الكلامية) أما الاتجاهان الآخران، فليسا ذوا منهج تداولي في دراسة اللغة، فالإتجاه الأول يدرس اللغات الصورية المصطنعة بديلاً عن اللغات الطبيعية، كما يدرس الإتجاه الثاني اللغة في إطارها الوجودي، الوجود السابق للغة، والوجود اللاحق لها<sup>(13)</sup>

أما الإتجاه الثالث فهو الذي يدرس اللغة العادية، وهو الإتجاه الذي اهتم بدراسته فيتغنشتاين. كما أسلفنا . قبل أن يتبنى أوستن وسيرل أفكاره.

فأوستن عند تحليله للفعل اللغوي يجده يحتوي على ثلاثة أفعال تشكل كيانا واحداً، علماً بأن هذه الأفعال الثلاثة يقع حدوثها في آن واحد. ففعل القول الذي بواسطته يتفوه المرء بشيء ما، يتفرع إلى ثلاثة أفعال فرعية:

**الصوتي:** ويتمثل في التلفظ أو في إنتاج أصوات

**التبليغي:** ويتمثل في كون هذه الأصوات تتوفر على صورة معينة (كلمة) وتنتمي إلى لغة محددة تخضع

لقواعدها النحوية

**الخطابي:** وهو الذي يجعل هذه الكلمات ذوات دلالة معينة<sup>(14)</sup>

أما سيرل الذي استفاد من دروس أستاذه أوستن، واقترح بعض التعديلات وطور نظرية الأفعال اللغوية، فإنه يعتمد على مبدأ فلاسفة اللغة العادية الذي تلخصه العبارة المركزية التالية "القول هو العمل" فالقول في نظره شكل من السلوك الاجتماعي الذي تضبطه قواعده.

أ. فعل القول ب. فعل الاسناد ج. فعل الانشاء د. فعل التأثير<sup>(15)</sup>

تلقي التداولية في الدرس اللساني العربي : رغم كل الاختلاف الذي يثيره نقل المصطلح إلى اللغة العربية، فتصبح حينها تداولية، وحيناً آخر براغماتية، وأحياناً أخرى تبادلية، أو اتصالية أو نفعية، أو ذرائعية أو مقصدية أو مقامية (16) إلا أن عديد الدارسين والمهتمين باللسانيات العربية يجمعون على الجذور العربية للتداولية، كما فعلوا مع عديد المناهج والنظريات التي وفدت إلينا من الغرب، لكنهم أصرروا على أنها من صميم الدرس العربي التراثي، والتداولية إحدى هذه النظريات التي يحاول هؤلاء أن يجدوا لها علاقة بالممارسة اللغوية العربية القديمة، فقد حاول الباحث المغربي محمد سويرتي، وصلها بدرس البلاغة الذي اهتم بسياق استعمال اللغة، فجعل " لكل مقام مقال " وفي هذا (حسبه) دلالة على أن النحاة والبلاغيين والمفكرين والفلاسفة الاسلاميين قد مارسوا المنهج التداولي قبل أن يذيع صيته بصفته فلسفة وعلماً ورؤية واتجاهاً أمريكياً وأوروبياً (17)

محاولات اثبات انتماء التداولية إلى التراث العربي، لم تقتصر على مقاربتها بعلم البلاغة، إنما شملت أيضاً الفلسفة والمنطق وعلم الأصول وغيرها من التخصصات، كما فعل الباحث الجزائري مسعود صحراوي، الذي عمد إلى بحث البعد التداولي لظاهرة "الخبر والإنشاء" محاولاً مقاربتها بالمصطلح الغربي "الأفعال الكلامية"، وقد خلص إلى التزام التداوليين المعاصرين - عند دراسة الأفعال الكلامية - نفس المنهجية التي التزمها العلماء العرب في دراسة ظاهرة الخبر والإنشاء (18)

مثل هذا الطرح ورغم أنه بات ملازماً لكل محاولات الاستفادة من توظيف المناهج أو المعارف أو النظريات التي أنتجها الغرب، إلا أنه وفي كثير من الأحيان يقوم على أسس عاطفية، عوض الأسس العلمية والمنطقية التي تمكن على الأقل من استخدام التداولية المعاصرة استخداماً استكشافياً لإبراز الخاصية البراغماتية لنظريات في اللغة تنتمي إلى أزمنة وأمكنة مغايرة لزماننا ومكاننا دون السقوط في ادعاءات الريادة المغلوطة كما يقول عز الدين المجذوب (19) كما يمكن لتبني الموضوعية والعقلانية في التعامل مع هذه النظريات والمناهج الغربية أن يسهم على الأقل في تكييفها مع طبيعة وخصوصية البحث العربي. كما فعل طه عبد الرحمن، عند دعوته إلى تجديد المنهج في تقويم التراث، فخلص إلى أنه " لا سبيل إلى تقويم الممارسة التراثية ما لم يحصل الاستناد إلى مجال تداولي متميز عن غيره من المجالات بأوصاف خاصة، ومنضبط بقواعد محددة يؤدي الإخلال بها إلى آفات تضر بهذه الممارسة" (20)

لكن كل هذا الجدل لم يمنع الكثير من الدارسين العرب في عديد الأقطار العربية من الاهتمام بالدرس التداولي، سواء بتوظيف جهازه المفاهيمي كما ورد إلينا من الغرب، أو بمحاولة تكييفه مع التراث، فمن مصر نذكر الباحث (محمود أحمد نحلة) وكتابه الموسوم ب: " آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر " (21)، الذي صدر العام 2002 والذي خصص جزء هاماً منه للحديث عن الاتجاه التداولي في البحث اللغوي المعاصر، فعرف التداولية،

وتحدث عن تداخلها مع بعض العلوم الأخرى، كعلم الدلالة، وعلم اللغة الاجتماعي، وعلم اللغة النفسي، ثم تطرق للجوانب التي تدرسها التداولية، وهي الإشارة، والافتراض السابق، والاستلزام الحواري والأفعال الكلامية (22).

وتحت عنوان : (نحو نظرية عربية للأفعال الكلامية)، ذكر محمود أحمد نحلة، بأهم أفكار أوستن وسيرل، قبل أن يتحدث عن أهم اتجاهات النظريات اللسانية المعاصرة في التراث العربي الموزع بين كتب النحو واللغة والبلاغة، والفقه وأصول الفقه، والتفسير والقراءات، والتي يمكن لها أن تشكل مدخلا لنظرية عربية للأفعال الكلامية باعتماد أحد أبواب علم المعاني، وهو باب "الخبر والإنشاء" (23)

ومن مصر دائما يسعى الباحث "بهاء الدين محمد مزيد" إلى تبسيط درس التداولية، من خلال كتابه الصادر سنة 2010 الموسوم ب(من أفعال اللغة إلى بلاغة الخطاب السياسي، تبسيط التداولية) (24) والذي يتناول فيه - كأغلبية الباحثين - تعريفا بالتداولية، ثم حديثا عن التداولية العامة، والتداولية المقارنة، ليختتم عمله ببحث علاقة لغويات النص بتحليل الخطاب.

ومن السعودية نميز عمل الباحث السعودي "عبد الهادي بن ظافر الشهري" الموسوم ب : (استراتيجيات الخطاب مقارنة لغوية تداولية) (25)، حيث أشار في البداية إلى جوانب الخطاب التي تعنى بها التداولية، والتي صنفها في ثلاثة مسارات، وهي الأفعال الكلامية، القصد أو المعنى التداولي، والإشارات (26)، ثم تناول بالتفصيل العوامل المؤثرة في اختيار استراتيجية الخطاب، كالمقاصد والسلطة، قبل أن يتطرق لأنواع الاستراتيجيات.

الباحثون الجزائريون اهتموا هم أيضا بالبحث التداولي، وحاولوا توظيفه في فهم التراث، كما فعل الباحث "مسعود صحراوي" الذي اهتم بالتداولية عند العلماء العرب، فألف كتابه الموسوم ب : (التداولية عند العلماء العرب، دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي) (27)، ومن الطبيعي أن يتناول الباحث الأفعال الكلامية من خلال ظاهرة (الخبر والإنشاء) التي اشتغل عليها العديد من الباحثين. دراسة مسعود صحراوي والتي جاءت في خمسة فصول، تهدف بالدرجة الأولى إلى توضيح كيفية استثمار مفهوم "الفعل الكلامي" أو جزئه الجوهرية وهو ما يعرف ب ((القوة المتضمنة في القول)) في قراءة الموروث اللساني العربي، عبر حقول معرفية متعددة، كعلم البلاغة، وعلم أصول الفقه، والنحو، وغيرها (28)

من الجزائر أيضا نذكر الباحث بشير دردار الذي توصل المنهج التداولي، لمقاربة رسائل الجاحظ، من خلال أطروحته "الكتابة ورهانات الإقناع، مقارنة تداولية لرسائل الجاحظ من خلال مفهوم التعدد" (29)، وما يميز هذا العمل عن غيره من الأعمال، هو اعتماده المنهج التداولي الأصواتي الذي لم يحفل الدارسون بنقل جهازه المفاهيمي ومصطلحاته، إلى اللغة العربية، وهو ما يؤكد الباحث نفسه (30)، الأمر الذي اضطره في كثير من الأحيان إلى التكفل بنفسه بنقل المصطلحات (لأول مرة) من اللغة الأجنبية إلى اللغة العربية. عمل الباحث بشير دردار، جاء

في أربعة فصول ومدخل، حيث خصص الفصل الأول إلى تجنيس رسائل الجاحظ من المنظور التداولي، أما الفصول الثلاثة المتبقية، فقد تناولت تحليل الرسائل باعتماد مفاهيم النظرية التداولية.

والواقع أن اهتمام الباحثين الجزائريين بالدرس التداولي ليس وليد اليوم، فقد كان لهؤلاء فضل السبق في الانفتاح على التداولية، حيث يعود اهتمامهم بها إلى بداية ثمانينيات القرن الماضي من خلال كتاب الجيلالي دباش الموسوم ب: *Introduction á la pragmatique linguistique* الصادر عن ديوان المطبوعات الجامعية سنة 1983، والذي قام بترجمته إلى العربية "محمد يحياتن" تحت عنوان: (مدخل إلى اللسانيات التداولية)<sup>(31)</sup> لطلبة معاهد اللغة العربية وآدابها، وبالفعل، فبرغم حجم الكتاب الصغير، إلا أنه يشكل مرجعا هاما للبحث خاصة في مرحلة صدوره حيث كان البحث التداولي لا يزال يخطو خطواته الأولى حتى عند الغربيين.

من تونس اهتم الباحث "صابر الحباشة" بدراسة المعنى من النحو إلى التداولية، معتمدا مدونة تراثية، ويتعلق الأمر هنا بشرح الخطيب القزويني، فكان عنوان بحثه: (مغامرة المعنى من النحو إلى التداولية، قراءة في شروح التلخيص للخطيب القزويني)<sup>(32)</sup>، الفكرة المركزية لهذا الكتاب. كما يشير إليها الباحث. هي أن التحليل البلاغي، يسير على سمت التحليل النحوي، ولكن سيره ذلك لا يتوقف حيث ينتهي التحليل النحوي، بل يواصل مساره، وذلك لكونه يُدخل معطيات معرفية لا يعيرها التحليل النحوي النظامي في العادة اهتماما<sup>(33)</sup>

ومن تونس دائما يعتمد الباحث "خالد ميلاد"، المقاربة التداولية، لدراسة الإنشاء في العربية من خلال كتابه الموسوم ب: "الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة، دراسة نحوية تداولية" <sup>(24)</sup> وقد تناول في الباب الأول من هذا الكتاب، ضروب القول عند سيبويه، وعلاقتها بمفهوم الإنشاء، كما تناول في الباب الثاني، الإنشاء في الدرس النحوي بعد سيبويه، أما الباب الثالث فقد خصصه للإنشاء في الدرس البلاغي، ليخصص الباب الرابع والأخير، للإنشاء بين النظم والنظام.

أما من المغرب فنذكر الباحث "أحمد المتوكل" الذي كان من بين أوائل الباحثين الذين اهتموا بالبحث اللغوي التداولي، حيث يعود تاريخ صدور كتابه الموسوم ب: (الوظائف التداولية في اللغة العربية)<sup>(35)</sup> إلى العام 1985، وقد حدد الباحث في هذا الكتاب خمس وظائف تداولية للغة العربية، وظيفتان، داخليتان تناولهما في الجزء الأول، وهما وظيفة البؤرة ووظيفة المحور، وثلاث وظائف خارجية تناولها في الجزء الثاني من الكتاب، وهي: وظيفة المبتدأ، ووظيفة الذيل، ووظيفة المنادى.

**اللسانيات التداولية وأفق تحليل الخطاب الأدبي:** منذ ستينيات القرن الماضي، استفاد النص أو الخطاب الأدبي من ظهور عديد المناهج النقدية ذات الرؤية العلمية، التي ساهمت في فتح آفاق رحبة لتحليله بشيء من الموضوعية والعلمية، وتجنبيه الكثير من الظلم والتعسف الذي كان يرتكب ضده عن قصد باسم الذوق والانطباع،

أو عن غير قصد باسم السياق أو العوامل المحيطة بالنص التي كثيرا ما مارست الترمويه والتضليل على الناقد. بعض هذه المناهج النقدية المعاصرة نشأت في حضن اللسانيات، قبل أن تتحول للدراسة الأدبية، كما هو الحال بالنسبة للبنوية والتداولية، ورغم أن تعامل اللسانيات مع اللغة يتوقف عند مستوى الجملة، واللساني كما يقول "باختين" لا يشعر بالارتياح أكثر إلا وسط الجملة، وكلما اقترب من الخطاب أي من (التلفظ) العام فهو ليس مسلحا لتناول الكل (36)، ولكن مادامت اللسانيات تهتم بالجملة، أليس الخطاب في النهاية جملة مركبة، أو أنه توالي وتسلسل مجموعة جمل، رغم كل الفوارق الموجودة بين الجملة المركبة وتوالي الجمل وتسلسلها كما يقول فان دايك (37)

وعلى عكس اللسانيات البنوية التي تتعامل مع الخطاب كنسق مغلق يمكن وصف خصائصه دون اللجوء إلى وظيفته التواصلية، فإن اللسانيات التداولية ومع تطور مفاهيمها وإجراءاتها ضمن مجموعة من المقاربات اللغوية منها تحليل الحوار، تحليل النص وتحليل الخطاب (38)، باتت تعتبر الحقل المفضل لاشتغال التداوليين، حيث يتعامل هؤلاء مع الخطاب (شفويا كان أو مكتوبا) كملفوظ لغوي، ترتبط ملفوظاته بالوظيفة والسياق والمقصدية والانجاز، بمعنى أن الفكرة الأساسية للتداولية هي الطبيعة "الحدثية" أو "الفعلية" أو "الإنجازية" للإنتاج اللغوي، وبما أن التداولية تبحث عن المعنى، فإنها من الطبيعي أن تكون ملتقى لدراسات عدة حقول معرفية كالأدب والقانون، والفلسفة وعلم النفس وعلم المنطق، وعلم الاجتماع وغيرها في سبيل الوصول للمعنى، الأمر الذي ترتب عنه ظهور عدة اتجاهات تداولية، كتداولية اللسانيين، وتداولية البلاغيين الجدد، وتداولية السيكلوجيين، وتداولية المناطقة والفلاسفة (39)، وبعدها تداولية الأدباء، التي تحاول أن تقدم إجابات عن بعض التساؤلات، كمن يتكلم؟ ومن يتلقى؟ ولأجل من؟ ماذا نصنع حين نتكلم؟ ماذا نقول بالضبط حين نتكلم؟ ماذا علينا أن نعلم حتى يرتفع الاتهام عن جملة، أو أخرى؟ وكيف نتكلم بشيء ونريد شيئا آخر؟ وهل يمكن أن نركز إلى المعنى الحرفي لقصد ما؟ (40) وغيرها من الأسئلة التي تفتح للنص الأدبي منافذ على سياقاته ومصادره، فالنص الأدبي مع التحليل التداولي لم يعد بنية شكلية معزولة على سياقها، بل إن هذا الاتجاه أعاد إلى الدرس الأدبي الصلة القديمة بين الخطابة والشعرية، ولهذا فإن الدراسة التداولية للأدب تسعى إلى اكتشاف التقنيات العملية في النص (الإيحاء، الافتراض المسبق، والإقناع) وربطها بالقوى الخارجية في عالم الكاتب والقارئ مثل علاقات القوى والتقاليد الثقافية وغيرها (41)، هذا كله يدفعنا لبحث أهم الإجراءات التي تعتمدها التداولية في تحليل الخطاب الأدبي.

**آليات التحليل التداولي للخطاب الأدبي :** رغم أن المنهجية العلمية تفرض علينا في مثل هذه المداخلة، أن نبحث في مفهوم الخطاب ونحاول أن نميز بينه وبين النص، إلا أنني أثرت ألا أثقل هذه المداخلة بمفاهيم وتعريفات ليست من صميم موضوعها، لعلمي أن مثل هذه التعريفات والمفاهيم هي أسهل ما يمكن أن يصل إليه الباحث، ومع ذلك فإنني لم أجد مانعا من تبني تعريف (هندس وهيرست) للخطاب، لأنني أراه تعريفا موجزا وكافيا شافيا،

فهما يعرفان الخطاب على أنه ((أفكار وضعت في نظم محددة من التعاقب، منتجة لآثار محددة، . طرح القضايا، نقدها، حلها . هي بمثابة نتيجة لذلك النظام)) (42)

هذا التعريف للخطاب الأدبي سيفرض علينا حتما التنصل من القوالب الجاهزة، أو الخطط الجامدة في التعامل مع الأثر الأدبي، حيث لا يمكننا أن نتحدث عن خطوات ثابتة أو آليات محسومة مع أي منهج كان، إلا أن هذا لا يمنع من بناء تصور يقوم على تحديد أهم عناصر الجهاز المفاهيمي التي يقوم عليها التحليل التداولي، والتي نوجزها فيما يأتي:

**01 . تحديد الأفعال الإنجازية:** إن محاولة سبر أغوار النص أو الخطاب الأدبي، من منظور تداولي، تحتم علينا تحديد أفعاله الكلامية، التي تتجاوز الأقوال والملفوظات، إلى الإنجاز، وما يترتب عن هذا الإنجاز، حيث يرى "أوستن" أن الفعل الكلامي مركب من ثلاثة أفعال (43)، أو بالأحرى من ثلاثة صور أو مستويات للفعل الواحد، وهذه الصور أو المستويات هي:

أ . **الفعل اللفظي (أو فعل القول):** وهو عبارة عن أصوات لغوية (أي مجموعة ألفاظ) منتظمة وفق تركيب نحوي صحيح، تؤدي معنى، وهو المعنى الظاهر الذي نفهمه من توالي هذه الأصوات أو الألفاظ.

ب . **الفعل الإنجازي (أو الفعل المتضمن في القول):** وهو ما يؤديه الفعل اللفظي من معنى إضافي يكمن خلف المعنى الأصلي (أي المباشر).

ج . **الفعل التأثيري (أو الفعل الناتج عن القول):** والمقصود به الأثر الذي يتركه الفعل الإنجازي في السامع، فالتأثير هنا يتعلق بالإقناع، أو التخويف أو التوجيه أو التشجيع، إلخ

طبعا رغم هذه الصور أو المستويات الثلاثة لأفعال الكلام، إلا أن اهتمامنا سينصب على الأفعال الإنجازية لأنها أساس النظرية التداولية كلها، وحتى أوستن عندما صنف الأفعال الكلامية، إنما صنفها على أساس قدرتها الإنجازية، وليس اللفظية أو التأثيرية

فقد صنف أوستن الأفعال الإنجازية إلى خمسة أصناف (44) وهي:

**أفعال الأحكام:** وهي تعبر عن حكم يصدره قاض أو حكم.

**أفعال القرارات:** تتعلق باتخاذ قرار كالطرد والحرمان والتعيين.

**أفعال التعهد:** وهي تعهد المتكلم بفعل شئ كالضمان والتعاقد

**أفعال السلوك:** وهي تعبر عن ردود الأفعال، كالاعتذار، الشكر، والمواساة

**أفعال الإيضاح:** وتستخدم لتبيان وجهة نظر أو رأي كالاقتراض، التشكيك الإنكار

لكن كل هذا الذي قدمه "أوستن" يبدو وأنه لم يكن كافياً لاستكمال ملامح نظرية أفعال الكلام والتي تدين بالفضل في نضجها لتلميذه "سيرل" الذي جاء بعدد المفاهيم، التي ساهمت في اكتمال ملامح هذه النظرية. فمن بين الأمور التي تركها "أوستن" مبهمة وركز سيرل على توضيحها هو التمييز بين أفعال الكلام المباشرة، وأفعال الكلام غير المباشرة، فهناك ثلاثة أنواع عامة لأفعال الكلام كما يحددها "جورج يول"، وهي أفعال خبرية، أفعال استفهامية، أفعال أمرية أو طلبية<sup>(45)</sup>. ويشير جورج يول إلى أنه كلما وجدت علاقة مباشرة بين البنية والوظيفة نحصل على فعل كلام مباشر، بينما كلما وجدت علاقة غير مباشرة بين البنية والوظيفة، نحصل على فعل كلام غير مباشر كما في المثال الذي يقدمه. (46)

أ. الطقس بارد اليوم = جملة خبرية = فعل مباشر

ب. أنا بهذا أخبرك عن الجو = جملة خبرية = فعل مباشر

ج. أنا بهذا أطلب منك أن تغلق الباب = جملة طلبية = فعل غير مباشر

لقد حرص "سيرل" على توضيح ما يميز الفعل المباشر عن الفعل غير المباشر، من خلال تمييز الفعل الإنشائي الثانوي الذي بواسطته يتلفظ المتكلم بجملة يطابق معناها الحقيقي (أي غير المجازي) القصد (الذي هو في نفس المتكلم) والفعل الإنشائي الأولي الذي يستنبطه المستمع من مجموع أوضاع التواصل، بمعنى أن الفعل المباشر يتحقق متى حدث تطابق بين معنى الجملة، والمعنى الذي يقصده المتكلم، ويفهمه السامع، في حين فإن الفعل غير المباشر يتحقق من خلال التلميحات أو الاستعارة أو السخرية، أو كل تعبير يحير المستمع على الانتقال من المعنى الحقيقي إلى المعنى الذي يسنده المتكلم إلى قوله<sup>(47)</sup>، ومن الطبيعي أن يجد في كثير من الأحيان السامع صعوبات حمة في سبيل الوصول إلى ما يقصده المتكلم، وهو ما يمكن أن يعطل العملية التواصلية، التي تحتاج إلى ما يسميه "سيرل" إستراتيجية الاستنتاج، وهو ما عبر عنه "غرايس" بمبدأ الاستلزام الحواري، وهو أحد عناصر الجهاز المفاهيمي الذي تقوم عليه التداولية في تحليل الخطاب.

**02. اعتماد مبدأ الاستلزام الحواري:** وتتمثل فكرته في أن المتخاطبين عندما يتحاورون إنما يقبلون ويتبعون

عدداً معيناً من القواعد الضمنية اللازمة لاشتغال التواصل، والمبدأ الأساسي هو "مبدأ التعاون"<sup>(48)</sup>، ولتحقيق هذا المبدأ حدد غرايس أربع قواعد لنجاحه، وهي:

أ. قاعدة الكم: (هي أن نقول ما هو ضروري بالضبط ولا نزيد أكثر مما هو ضروري)

ب. الكيف: (هي أن نقول ما ينبغي على أحسن وجه، أي أن نتوخى أساساً النزاهة وعلى أساس المعلومات

(الكافية)

ج . العلاقة أو المناسبة: (هي أن نقول أشياء مفيدة للتفاعل، ذات علاقة بأقوال القائل السابقة وأقوال الآخرين، أي أشياء لها علاقة بالمحادثة)

د . الجهة: (هي أن نقول بوضوح، أي بالنبرة الملائمة، إلخ) (49)

ورغم بساطة هذه القواعد، إلى أن أهميتها تكمن في قدرة المتخاطبين على استغلالها في توليد الاستلزامات الخطابية، والاستلزام الخطابي، مفهوم آخر من المفاهيم التي استعملها "غرايس". حيث تنبه إلى وجود فرق بين ما قيل، وما تم نقله أو تبليغه، فالدلالة هي ما قيل، والاستلزام الخطابي هو ما تم نقله أو تبليغه (50)، وبالتالي فإن اعتماد مبدأ الاستلزام الحوارى في التحليل التداولى للخطاب، يسمح باعتماد آلية العناصر الدلالية الموجودة في الخطاب، لتوليد الاستلزامات الخطابية، والتي تساهم بدورها في الكشف عن المعاني الخفية التي يختزنها الخطاب. مع الإشارة إلى أن غرايس حدد مجموعة من الخواص للاستلزام الحوارى التي تميزه عن بقية الاستلزامات، ونذكر منها:

أ : قابلية الاستلزام الحوارى للإلغاء، ب: عدم قابليته للانفصال، ج: الاستلزام متغير د: الاستلزام يمكن تقديره

**03 . الإشارات :** مثل أسماء الإشارة، والأسماء الموصولة، والضمائر، وظروف الزمان والمكان، وغيرها من العلامات اللغوية التي لا تحمل معنى في ذاتها إنما يتحدد معناها حسب السياق الذي ترد فيه، فهي في كل مرة تأخذ دلالة جديدة، ولتحديد مدلولها يجب أن يستعان بأدوات غيرها مثل الإشارة باليد، بل لا بد أن يكون طرفا الخطاب مشتركين في سياق التلفظ ذاته (51) ومن بين هذه الإشارات :

أ . الإشارات الشخصية: وتشمل ضمائر المتكلم والمخاطب والغائب، فهذه الضمائر عناصر إشارية لأن مرجعها يعتمد اعتمادا تاما على السياق الذي تستخدم فيه (52) كما يشترط الصدق في الإحالة على هذه الضمائر، ومع ذلك فقد يحدث لبس في استخدامها عندما يتعدد الأشخاص أو حتى بين المتكلم والمستمع (53)، وكمثال على اللبس الذي يمكن أن يحدث، عندما نقول : التقى أحمد بعلي، فأخبره عن وفاة أخته، فالإخبار هنا يلبس هل قام به أحمد أو علي .

ب . الإشارات الزمانية: هي كلمات تدل على زمان يتحدد من سياق الكلام، بالقياس إلى زمن التلفظ، فإذا لم يعرف زمان التكلم أو مركز الإشارة الزمانية، التبس الأمر على السامع والقارئ (54)، ولتوضيح هذا النوع من الإشارات، يمكن أن نتحدث عن إجراء مقابلة في كرة القدم الأسبوع القادم، ولكننا إذا كنا نجهل زمن الخطاب، فمن الصعب أن نحدد إذ ما كانت أجريت هذه المقابلة أم ليس بعد. كما أن استخدام الإشارات الزمانية أيضا يخضع للسياق فعندما نقول مثلا، عشية استقبالنا لعيد الاستقلال، فإنما قد يتعلق الأمر بعدة أيام تسبق هذا العيد

ج. الإشارات المكانية: وهي ما يشار بها إلى المكان القريب أو البعيد نحو هذا وذاك، هنا وهناك، وفوق، تحت، خلف أمام وغيرها (55)، وهذه العناصر الإشارية، تعتمد في تفسيرها على معرفة مكان المتكلم وقت التكلم، أو على مكان مرجعي معروف للمخاطب والسماع (56)، ولتوضيح هذا الأمر نفترض وجود شخص يحدث صاحبه في الهاتف، ويقول له أنا موجود هنا بوسط المدينة، فوسط المدينة يشمل رقعة شاسعة تعد بالآلاف الأمتار، وحتى إذا قال له مثلا، أنا موجود بالمقهى أو بالمطعم الموجود بوسط المدينة، فلا يمكن معرفة مكانه بالتحديد.

د. الإشارات الخطابية: وهي إشارات من خواص الخطاب، تحدد العبارات التي يستخدمها الكاتب، للإشارة إلى موقف خاص بالمتكلم، فقد يتناول قضية بالنقاش تحتل عدة آراء، وهو لا يستطيع أن يميل لأي من هذه الآراء، فبعد استعراضها، يقول عبارة (ومهما يكن من أمر) فهذه إشارة خطابية، كما قد يحتاج إلى استدراك على كلام سابق فيستخدم لكن أو بل، ومع ذلك فإن بعض الباحثين أسقط هذه الإشارات بسبب اللبس في الإحالة الذي يترتب عن استعمالها (57)

هـ. الإشارات الاجتماعية: وهي ألفاظ وتراكيب تشير إلى العلاقة الاجتماعية بين المتكلمين والمخاطبين، من حيث هي علاقات حميمة أو رسمية، فهذه الأخيرة تستلزم ذكر الألقاب، واعتماد عبارات التبجيل والتقدير، في حين فإن العلاقة الحميمة لانفرض ذلك، إنما تكتفي بالأسماء المجردة دون أية حواجز (58)

04. الافتراض المسبق: يرى "فينيمان" أن أي خطاب يتوفر على رصيد من الافتراضات المسبقة، أي يضم معلومات مستمدة من المعرفة العامة، وسياق الحال، والجزء المكتمل من الخطاب ذاته (59) وقد كان أول من اهتم بهذا الجانب (ستراوسن) وهو أيضا أحد فلاسفة أكسفورد، ويقوم الافتراض المسبق على فرضية أن المتكلم على دراية بالظروف التي تحيط الخطاب، ولذلك فهو عندما يخاطب أحدهم مثلا بالقول: أغلق النافذة، فالمفترض أنه يعلم سلفا أن النافذة مفتوحة، وأن ثمة مبرر لغلقها، وأن المخاطب قادر على فعل ذلك، وأن المتكلم في منزلة من يأمر بغلقها وكل ذلك موصول بسياق الحال، وعلاقة المتكلم بالمخاطب (60)

هذا ويمكن أن نميز بين نوعين من الافتراض المسبق، المنطقي أو الدلالي والتداولي، فالأول مشروط بالصدق بين قضيتين، فإن كانت الأولى صادقة تستلزم صدق الثانية، أما الثاني (التداولي) فلا علاقة له بالصدق أو الكذب (61) ولتوضيح الفرق بين الافتراضين (الدلالي والتداولي) فبالنسبة للافتراض التداولي، فإنه عندما نقول (أرى حيوانا) وكنت صادقا، فبالضرورة أكون صادقا عندما أقول (أرى حيوانا)، أما بالنسبة للافتراض التداولي، فعندما أقول (إنها لا تمطر الآن)، فرغم أن هذا يفترض أنها كانت تمطر قبل ساعة، ولكن حتى وإن لم تكن تمطر فستظل الجملة الأولى صحيحة.

. في الختام نسجل تحليل الخطاب باعتماد آلية المنهج التداولي، ليس بالضرورة أن تعتمد هذه الجوانب الأربعة التي ذكرناها، فقد تزيد عليها أو تنقص، لأن الفكر النقدي المعاصر لم يعد يكرس للجهاز، إنما يعتمد بالدرجة الأولى على رؤية الناقد، وعلى مدى ملاءمة المنهج للخطاب الذي يود أن يقوم بتحليله.

### الإحالات:

01. عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب مقارنة لغوية تداولية، ط01، دار الكتاب الجديد المتحدة، بنغازي، ليبيا، 2004، ص 07
02. المرجع نفسه، ص 08
03. أحمد المتوكل، الوظائف التداولية للغة العربية، ط01، دار الثقافة، المغرب، 1985، ص08
04. محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ط01، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2002، ص09
05. فيليب بلانشيه، تر صابر الحباشة، التداولية من أوستن إلى غوفمان، ط01، دار الحوار، سوريا، 2007، ص45
06. نواري سعودي أبو زيد، في تداولية الخطاب الأدبي المبادئ والاجراءات، ط01، بيت الحكمة، الجزائر، 2009، ص18
07. ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، دط، 1994، مادة (دول)، المجلد 11، ص252
08. فرانسواز أرمينكو، تر سعيدعلوش، المقاربة التداولية، مركز الانماء القومي، 1987، ص 07
09. محمد أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص14
10. فيتجنشتاين = فيلسوف نمساوي مولود في فيينا العام 1889 من اسرة يهودية ثرية، درس الفلسفة والمنطق على يد فريجه وراسل، توفي سنة 1951.
11. نعمان بوقرة، المدارس اللسانية المعاصرة، ط01، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، 2004، ص 183
12. مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي، ط01، دار الطليعة، بيروت، لبنان، 2005. ص22
13. المرجع نفسه، ص 22 و23
14. الجيلالي دلاش، مدخل إلى اللسانيات التداولية، تر محمد يحياتن، ديوان المطبوعات الجامعية، ابن عكنون، الجزائر، 1992، ص 24
15. المرجع نفسه، ص 25
- 16 - ميجان الرويلي، وسعد البازعي، دليل الناقد الأدبي. ط03، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 2002، ص 167
17. محمد سويرتي (اللغة ودلالاتها تقريب تداولي للمصطلح البلاغي) مجلة عالم الفكر، المجلس الوطني للآداب، الكويت، مج 28، ع03، مارس 2000، ص 30
18. مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب (مرجع سابق)، ص53

- 19 . بيار لارشي (تداولية قبل التداولية هي تداولية قروسطية عربية اسلامية) ترجمة عز الدين المجذوب ضمن كتاب (إطلاقات على النظريات اللسانية والدلالية في النصف الثاني من القرن العشرين ج 01 ترجمة مجموعة من الأساتذة والباحثين، اشراف عز الدين مجذوب، بيت الحكمة، قرطاج، تونس، 2012، ص 500
- 20 . طه عبد الرحمن، تجديد المنهج في تقويم التراث، ط 02، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، د.ت، ص 243
- 21 . محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر (مرجع سابق)
- 22 . المرجع نفسه، ص 15
- 23 . المرجع نفسه، ص 83
- 24 . بهاء الدين محمد مزيد، من أفعال اللغة إلى بلاغة الخطاب السياسي، تبسيط التداولية، ط 01، شمس للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2010
- 25 . عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب مقارنة لغوية تداولية (مرجع سابق)
- 26 . المرجع نفسه، ص 24
- 27 . مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي، ط 01، دار الطليعة، بيروت ن لبنان، 2005.
- 28 . المرجع نفسه، ص 11
- 29 . بشير دردار، الكتابة ورهانات الإقناع، مقارنة تداولية لرسائل الجاحظ من خلال مفهوم التعدد، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب واللغات، جامعة أبي بكر بلقايد (تلمسان) 2013.
- 30 . المرجع نفسه، ص ز (المقدمة)
- 31 . الجيلالي دباش، مدخل إلى اللسانيات التداولية، تر محمد يحياتن، ط 01، ديوان المطبوعات الجامعية، 1992
- 32 . صابر الحباشة، مغامرة المعنى من النحو إلى التداولية، قراءة في شروح التلخيص للخطيب القزويني، ط 01، صفحات للدراسات والنشر، دمشق، سوريا، 2011
- 33 . المرجع نفسه، ص 25
- 34 . خالد ميلاد، الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة، دراسة نحوية تداولية، ط 01، المؤسسة العربية، 2001، تونس.
- 35 . أحمد المتوكل، الوظائف التداولية للغة العربية، ط 01، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، 1985.
36. Mikhaïl Bakhtine, le marxisme et la philosophie du langage, traduit du russe par marina, les éditions de minuit, paris, 1977, p156
- 37 . فان دايك، النص والسياق استقصاء البحث في الخطاب الدلالي التداولي، تر، عبد القادر قنيني، افريقيا الشرق، المغرب، 2000 ص 19
- 38 . بهاء الدين محمد مزيد، تبسيط التداولية، ط 01، شمس للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2010، ص 20
- 39 . علي آيت أوشان، السياق والنص الشعري من البنية إلى القراءة، ط 01، النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2000، ص 56
- 40 . المرجع نفسه، ص 56 و 57.

- 41 . ميجان الرويلي، وسعد البازعي، دليل الناقد الأدبي (مرجع سابق)، ص 169
- 42 . ديان مكدونيل، مقدمة في نظريات الخطاب، تر، عز الدين اسماعيل، المكتبة الأكاديمية، مصر، 2001، ص 133
- 43 . محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر (مرجع سابق) ص 45
- 44 . المرجع نفسه، ص 46
- 45 . جورج يول، التداولية، ترجمة قصي العتاي، ط01، الدار العربية للعلوم ناشرون، لبنان، 2010، ص 91
- 46 . المرجع نفسه، ص 92
- 47 . الجليلي دباش، مدخل إلى اللسانيات التداولية، تر محمد يحياتن (مرجع سابق)، ص 28 و 29
- 48 . فيليب بلانشيه، التداولية من أوستن إلى غوفمان، تر، صابر الحباشة، ط01، دار الحوار، سورية، 2007، ص 84
- 49 . المرجع نفسه، ص 84 و 85
- 50 . آن روبرول، جاك مشلار، التداولية اليوم علم جديد في التواصل، تر، سيف الدين دغفوس ومحمد الشيباني، ط01، دار الطليعة، لبنان، 2003، ص 56
- 51 . عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب مقارنة لغوية تداولية (مرجع سابق) ص 80
- 52 . أرمينكو فرانسواز، المقاربة التداولية، تر، سعيد علوش، ط01، مركز الإنماء القومي، الرباط، 1986، ص 41
- 53 . أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، البنية التحتية أو التمثيل الدلالي التداولي، ط01، دار الأمان، الرباط، المغرب، ص 144
- 54 . أرمينكو فرانسواز، المقاربة التداولية، (مرجع سابق) ص 42
- 55 . محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر (مرجع سابق) ص 22
- 56 . عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب مقارنة لغوية تداولية (مرجع سابق) ص 85
- 57 . محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر (مرجع سابق) ص 24
- 58 . المرجع نفسه، ص 25
- 59 . ج.ب. براون و ج. يول، تحليل الخطاب، تر، لطفي الزليطني ومنير التريكي، جامعة الملك سعود، الرياض، 1997، ص 96
- 60 . محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر (مرجع سابق) ص 26
- 61 . المرجع نفسه، ص 28